مؤتمرات الحوار أيام الثورة

أولاً:

1. حوارات ما قبل مؤتمر الوفاق القومي

❖ حوار عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية مع الأحزاب والبيان الصادر عن نتيجة الحوار يوم 6 فبراير 2011 [1]

تفاصيل الحوار الوطني بين عمر سليمان والأحزاب وشباب المعتصمين.

ممثلو الشباب طلبوا نقل صلاحيات الرئيس لنائبه.. فرد سليمان: هذا سيؤجل التعديلات الدستورية.

الحوار الوطني الذي بدأه عمر سليمان، نائب رئيس الجمهورية، يوم السبت الماضي مع القوى السياسية المختلفة سواء بجلسات فردية أو فى الجلسة العامة التى تواصلت حتى يوم (الأحد)، شمل لقاءات ممثلين عن المتظاهرين من الشباب فى ميدان التحرير، وجماعة الإخوان المسلمين، وأحزاب التجمع والوفد والناصري، والأحزاب الصغيرة.

نائب الرئيس رفض ما طلبه عبد الرحمن يوسف ممثل حركة شباب 25 يناير باستخدام نص المادة 193 لنقل الرئيس صلاحياته للنائب، قائلاً إن هذا سيؤجل التعديلات الدستورية المطلوبة ولن يلبى مطلب السماح بإزالة المعوقات من المادة 76 من الدستور بشأن ضمانات الترشيح للرئاسة، وكذلك يمنع الحديث عن تعديل المادة 77 بشأن مدد الرئاسة، وهو ما أجابه د. يحيى الجمل أستاذ القانون الدستوري

[1] http://www.youm7.com/story/2011/2/10/%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%89-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D9%85%D8%B1-%D8%B3%D9%84%D9%8A%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%B2%D8%A7%D8%A8-%D9%88%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%AA%D8%B5%D9%85%D9%8A%D9%86/349281

وعضو لجنة الحكماء بالموافقة على رأى نائب الرئيس وأيده فى ضرورة وجود الرئيس لسرعة إنجاز واستمرارية هذه التعديلات.

الإخوان أيضا كان لهم عدة مطالب وضعوها فى ورقة مقترحات وتمت مناقشتها أثناء الاجتماع الذي تم تمثيلهم فيه بكل من د. محمد سعد الكتاتنى ومحمد مرسى المتحدثين الإعلاميين باسم الجماعة، منها عندما تم الحديث عن الأزمة الدستورية فى تنحى الرئيس وأزمة الفراغ الدستوري، فقال د. مرسى فى اللقاء إن لديهم آليات قانونية ودستورية اتفق عليها فقهاء قانونيون وهى حل مجلسي الشعب والشورى قبل رحيل الرئيس وتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا السلطة والدعوة لانتخابات جديدة للبرلمان تنتهى فى شهرين على الأكثر ولا يحتاج الأمر إلى تعديلات دستورية فيما يتعلق بالانتخابات إلا بعد انتخاب برلمان جديد وبعدها يتم الدعوة لانتخابات رئاسية جديدة فوراً.

وعندما طرح محمود أباظة، رئيس حزب الوفد السابق، الذي كان ضمن أعضاء حزب الوفد فى اللقاء- حل البرلمان، أكد سليمان أنهم سينفذون جميع قرارات محكمة النقض أولا بأول وأن هذا سيعمل على تصحيح العضوية وتواجد المعارضة، إلا أن سعد الكتاتني رد بأنهم لا يريدون تنفيذ قرارات النقض فقط بل جميع أحكام القضاء وخاصة القضاء الإداري سواء ما يتعلق بالانتخابات أو بعيداً عنها، فرد سليمان بأن لديهم فعليا إجراءات لتنفيذ جميع الأحكام القضائية طالما كانت أحكاماً نهائية وباتة.

وأثناء الحوار تطرق الأمر لمصير المسؤولين عن الانفلات الأمني والفراغ الذي حدث يوم الجمعة 28 يناير، وأكد سيد الغضبان إحدى الشخصيات المستقلة التى شاركت فى الحوار أنه لا يصلح أن يتم احتجاز هذه الشخصيات والمسؤولين فقط دون أن يتم إعلان محاكمتهم بأسرع وقت بل وتكون علنية وبشفافية تعلن نتائجها على الرأي العام، ورد عليه سليمان بأن هذا هو السبيل والطريق الذي تم فعلياً، إلا أن سعد

الكتاتني طالب بمصادرة أملاك وأموال كل من تربح بدون وجه حق واستفاد من سلطته وموقعه الحزبي أو الحكومي فى الفترة الماضية.

توصل الحوار إلى 6 إجراءات منها تشكيل لجنة تضم أعضاء من السلطة القضائية، وعدداً من الشخصيات السياسية لدراسة واقتراح التعديلات الدستورية وما تتطلبه من تعديلات تشريعية لبعض القوانين المكملة للدستور فى موعد ينتهى فى الأسبوع الأول من مارس، بجانب إعلان الحكومة عن فتح مكتب لتلقى الشكاوى عن معتقلي الرأي من جميع الانتماءات والإفراج عنهم فوراً، مع تعهد الحكومة بعدم ملاحقتهم، أو التضييق عليهم فى ممارسة نشاطهم السياسي، إضافة إلى تحرير وسائل الإعلام والاتصالات، وعدم فرض أي قيود على أنشطتها تتجاوز أحكام القانون، مع تكليف الأجهزة الرقابية والقضائية بمواصلة ملاحقة الفاسدين والمسؤولين عما شهدته البلاد من انفلات أمنى خلال الأحداث الأخيرة ومحاسبتهم. وطرح مصطفى بكري، البرلماني السابق، أثناء الحوار سواء المنفرد أو الجماعي- أن الإعلام الحكومي كان سيئاً وموجهاً ويزيد من حالة الاحتقان فى الشارع، ويتعمد توجيهه.

وفى لقاءات يوم الأحد بين نائب رئيس الجمهورية وشباب المتظاهرين قال مصطفى النجار: «نحن نقدر اجتماع عمر سليمان معنا بشكل منفصل بعد اجتماع عام مع كل القوى السياسية»، مضيفاً أنهم طالبوا بتحول ديمقراطي كامل وليس إصلاحات جزئية، لكن سليمان رد بالقول.. «الديمقراطية تتحقق على مراحل، وأنا حريص على أن يكون هناك فترة تحول سلمى وحكم مدني".

أما الدكتور رفعت السعيد، رئيس حزب التجمع، الذي اجتمع باسم الحزب مع نائب رئيس الجمهورية فقال إنه مع عدد من ممثلي الأحزاب اعترضوا أثناء اجتماعهم مع اللواء عمر سليمان على استمرار بقاء الرئيس مبارك فى منصبه حتى انتهاء ولايته الخامسة فى سبتمبر 2011، وطالبوا بضرورة تنحى الرئيس الآن، إلا أن سليمان طالب الحضور بضرورة احترام قائد البلاد، لاسيما أن الفترة المتبقية فى ولايته لن تزيد على

عدة أشهر، كما أوضح أن تنحى رئيس الجمهورية الآن سيتسبب فى أزمة دستورية خطيرة. وأكد أنه خلال الحوار كان لافتاً أن آراء الدكتور حسام بدراوي الأمين العام الجديد للحزب الوطني كانت متطابقة مع رؤية ممثلي أحزاب وقوى المعارضة.

أما سامح عاشور، القائم بأعمال رئيس الحزب الناصري، فتقابل منفردا مع عمر سليمان السبت ولكنه نقل أن سليمان تمسك بضرورة انتهاء الفترة الرئاسية للرئيس مبارك فى موعدها، مشيراً إلى أنه لم يقبل أي اقتراحات بشأن هذه النقطة، بدعوى أن وجود الرئيس فى منصبه أمر ضروري لإجراء الإصلاحات الدستورية، لكنه أوضح أن نائب رئيس الجمهورية أبدى مرونة لقبول مطالب المعارضة بإضافة تعديل المادة 88 من الدستور إلى قائمة المواد التى سيتم تعديلها فى الدستور، كما أبدى استعداده لإجراء أي تعديلات دستورية تطالب بها المعارضة، كما أن سليمان رفض اقتراحات حل مجلس الشعب واقترح فى المقابل أن يتم تنفيذ الطعون وتصحيح عضوية مجلس الشعب باعتبار أن حل مجلس الشعب قد يحول دون تنفيذ الإصلاحات الدستورية، لافتاً إلى أنه من المقرر أن تجتمع جميع الأحزاب غداً مع نائب رئيس الجمهورية.

أما منير فخري عبد النور، السكرتير العام لحزب الوفد، الذي شارك ضمن عدد من ممثلي الوفد فقال إن الحزب تقدم بورقة باسم الوفد إلى اللواء عمر سليمان، تتضمن رؤية شاملة للخروج من الأزمة، ووصف عبد النور سليمان بأنه مستمع جيد جدا، مضيفا أن اللواء سليمان أكد لهم أثناء حديثه على المخاطر التى تحيط بمصر، وأن هناك مؤامرات تحاك من أطراف عديدة فى الداخل والخارج وركز أثناء حديثه على خطورة الموقف الحالي .

❖ وعن ذلك اللقاء جاء في خبر لقناة CNN أن عمر سليمان التقي بممثلين عن الأحزاب وشباب "25 يناير"[2]

الخميس 07 فبراير 2013

https://youtu.be/Y5wjCl2YRag

القاهرة، مصر-- (CNN)

اجتمع نائب الرئيس المصري، عمر سليمان، الأحد، بمجموعة من ممثلي الشباب المتظاهرين في ميدان التحرير، في أعقاب اجتماعه بممثلين عن جماعة "الإخوان المسلمين."

وتأتي اللقاءات في إطار الحوار الوطني الذي يجريه سليمان مع ممثلي الأحزاب السياسية ولجنة الحكماء في سياق مساعي لإيجاد مخرج لأخطر أزمة تواجهها مصر في انتفاضة شعبية تنادي برحيل الرئيس حسني مبارك.

[2] http://archive.arabic.cnn.com/2011/egypt.2011/2/6/brotherhood.egypt/index.html

وأكد بيان صدر خلال اللقاءات المتواصلة، وفق التلفزيون المصري، على توافق كافة أطراف الحوار على تقدير واحترام حركة[3] 25 يناير وعلى ضرورة التعامل الجاد والعاجل والأمين مع الأزمة الراهنة التي تواجهها مصر ومع المطالب المشروعة لشباب 25 يناير والقوى السياسية في المجتمع.

كما أكد على التمسك بالشرعية الدستورية في مواجهة التحديات والمخاطر التي تواجه مصر في أعقاب هذه الأزمة من تراجع في أمن المواطنين وتعطيل لمصالحهم، وشلل في المرافق ووقف للدراسة بالجامعات والمدارس واختناقات في الوصول بالاحتياجات الأساسية لأبناء الشعب وما لحق بالاقتصاد المصري من أضرار وخسائر.

وقال البيان إن أطراف الحوار الوطني اتفقت على عدد من الترتيبات السياسية والإجراءات الدستورية والتشريعية، وتوافقت فيما بينها على أن تكون ذات طبيعة مؤقتة ولحين انتخاب رئيس للبلاد بعد انتهاء الولاية الحالية للرئاسة، على ما أورد المصدر.

الإخوان المسلمون: موقفنا لم يتغير

وفي وقت سابق الأحد، أعلنت جماعة "الإخوان المسلمين" المعارضة أنها ستجتمع بنائب الرئيس، في تحرك مخالف لموقفها السابق بأنه لا تفاوض مع الحكومة حتى رحيل الرئيس، حسني مبارك.

واستبق المتحدث باسم الجماعة، عصام العريان، اللقاء بتصريحه لـCNN ، قائلاً: "لم نغير موقفنا.. قررنا أخذ مطالب الشعب لطاولة المفاوضات."

ورغم بدء المعارضة المصرية الحوار مع الحكومة، إلا أن الاحتجاجات الشعبية ستتواصل نظراً لأن "الضغط في الشارع وعلى طاولة المفاوضات سيؤديان لخروج

[3] يلاحظ أن خبر ال CNN قد أطلق على 25 يناير وصف "حركة" ولم يستخدم وصف "ثورة" وذلك نقلاً عن التليفزيون المصري كما أدعى الخبر!!!

معقول لمبارك ووضع سيناريو أكثر تناسباً لانتقال السلطة"، وفقاً للعريان. كما أكد أن الاحتجاجات ستستمر ولن تستجيب لأوامر أو مطالب الحكومة المصرية بالتوقف.
وبرر "الإخوان المسلمون" الجلوس إلى طاولة الحوار بقبول: "النظام شروطنا بوقف ومحاكمة رموز الفساد ومن تسبب بالأذى للشعب المصري على مدى 30 عاماً، وإتاحة حق التظاهر وعدم التعرض للمتظاهرين، ووقوف الجيش على الحياد"، وفق ما جاء في موقع الجماعة.
وحول مطالب الشعب التي ستعرض أثناء اللقاء، ذكرت الحركة أنها: "تنحي رئيس الدولة، ومحاكمة المسؤولين عن إراقة الدماء في المظاهرات السلمية، وحل المجالس النيابية المزوَّرة، والإلغاء الفوري لحالة الطوارئ، وتشكيل حكومة وطنية انتقالية تتولَّى السلطة التنفيذية؛ حتى تتمَّ الانتخابات النيابية بطريقة نزيهة حرة تحت إشراف قضائي كامل، وضرورة الفصل التام بين السلطات، وإطلاق حرية تشكيل الأحزاب السياسية والجمعيات، وحرية إصدار الصحف والمجلات وضمان حرية الإعلام."
وتابع: "وضرورة تأمين المتظاهرين وكفالة حريتهم في التظاهر السلمي؛ حتى تتحقق مطالبهم المشروعة، وتأكيد احترام الحريات العامة، والتنفيذ الفوري لأحكام القضاء المعطلة بواسطة السلطة، ووقف الحملات الإعلامية الحكومية التي ترمي لتشويه ثورة الشعب، وإتاحة فرص متكافئة في جميع وسائل الإعلام القومية، والإفراج الفوري عن المسجونين السياسيين والمعتقلين، ولا سيما الذين اعتقلوا في أحداث المظاهرات الأخيرة."
وتتواصل التظاهرات الشعبية للمطالبة برحيل مبارك الذي قام بتحركات مختلفة لإرضاء الشارع، فيما يواصل التشبث بالسلطة مؤكدا متابعة مهامه الرئاسية حتى نهاية ولايته في سبتمبر بدعوى مخاوفه من وقوع مصر في فوضى حال استقالته فوراً.
وتعمل الإدارة الأمريكية على مواصلة الضغوط على مبارك لانتقال سريع ومنظم وسلس للسلطة يستجيب وطموحات الشعب المصري.

وتشارف المسيرات الشعبية أسبوعها الثاني، الأحد، ويعتزم المتظاهرون، مسلمين ومسيحيين إقامة صلاة وقداس على أرواح الذين قتلوا خلال الانتفاضة التي انطلقت بـ "يوم غضب" في 25 يناير الفائت.

https://youtu.be/F3_D4Tgk13o

https://youtu.be/SpS_vD7_W_M

https://youtu.be/t_R1GXmvcCE

https://youtu.be/VLsWDPGx-tc

https://youtu.be/_s_-Xnm9zOQ

https://youtu.be/Bf8KgAflC0c

❖ حوار عمر سليمان مع التليفزيون المصري يوم 3 فبراير 2011[4]

https://youtu.be/7ghy5f0v25g

قال نائب الرئيس المصري عمر سليمان أن حركة 25 يناير حركة مطالب وليست حركة تخريبية، وقد اندست بينها عناصر وصفها بانها "مشبوهة ربما مدفوعة من اجندات خارجية او داخلية".

وقال في تصريحات للتليفزيون المصري إن مطالب حل البرلمان ستعني عدم القدرة على اجراء التعديلات الدستورية المطلوبة لتسهيل إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقبلة، والتي قدر أنها ستجرى في أغسطس أو سبتمبر المقبل.

واضاف قائلا إن الهدف من الحوار الوصول الى توافق على التعديلات الدستورية وشروط انتخابات الرئاسة.

[4] http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/02/110203_egypt_solieman.shtml

ومضى يقول ان الاحزاب الرئيسية مُثلت في حوار اليوم ما عدا الوفد والتجمع اللذين سيتم لقاء معهما ومع الشخصيات السياسية المهمة قريبا. وتم دعوة الإخوان لكنهم لا يزالون مترددين، مشيرا الى مشاركة ممثلين عن المتظاهرين.

أهم ما ورد في حديث نائب الرئيس المصري عمر سليمان[5]:

1. حركة 25 يناير لم تكن حركة تخريبية، بل حركة مطالب عادلة.
2. الهدف من الحوار الوصول الى توافق على التعديلات الدستورية وشروط انتخابات الرئاسة ويجب استغلال الزمن المتبقي لإنجاز ذلك.
3. الحوار شمل قوى المعارضة وممثلين عن المتظاهرين
4. الاحزاب الرئيسية مثلت في حوار اليوم الخميس ما عدا الوفد والتجمع اللذين سيتم لقاء معهما ومع الشخصيات السياسية المهمة، قريبا. ويضيف أن الإخوان تمت دعوتهم لكنهم لا يزالون مترددين.
5. ما حدث يوم الأربعاء في ميدان التحرير كان مؤامرة وسيحاسب المسؤولون عنها. ويشير إلى أن ما حدث أضر بجهود الرئيس مبارك.
6. واردات مصر خسرت بمقدار الثلث من القطاعات الرئيسية، واستمرار الاعتصام يعني استمرار الشلل.
7. مطلب الرحيل غريب عن أخلاق المصريين وهو أمر غير منطقي، والرئيس (مبارك) لن يترشح ولا ابنه سيترشح، وكلمة الرحيل دعوة للفوضى.
8. ناشد الشباب بالعودة إلى منازلهم لتتمكن الدولة من تنفيذ مطالبهم دون إضاعة الوقت.

[5] يلاحظ أن عمر سليمان قد استخدم وصف "حركة" وليس وصف "ثورة" ويبدو أن التليفزيون المصري قد نقل ذلك التعبير عنه.

9. يناشد الشباب بالعودة إلى منازلهم لتتمكن الدولة من تنفيذ مطالبهم دون إضاعة الوقت.

وأكد سليمان أن ما حدث يوم الأربعاء في ميدان التحرير كان مؤامرة وسيحاسب المسؤولون عنها. ويشير إلى أن ما حدث أضر بجهود الرئيس مبارك. وذكر أن واردات مصر خسرت بمقدار الثلث من القطاعات الرئيسية، وأن استمرار الاعتصام يعني استمرار الشلل.

وحول الدعوة لرحيل الرئيس المصري قال سليمان إن مطلب الرحيل غريب عن أخلاق المصريين، والرئيس لن يترشح ولا ابنه سيترشح، وكلمة الرحيل دعوة للفوضى. وأضاف انه تقرر الافراج الفوري عن جميع الشباب المعتقلين غير المتورطين في أعمال إجرامية، متعهدا بمعاقبة كل من تورط في اشعال المواجهات الاخيرة. وأوضح انه سيتم تعديل المادتين 76 و77 من الدستور، كما ان بقية مواد الدستور مطروحة للتعديل ايضا.

وكان حزب الوفد المعارض، الذي وافق على الحوار، قد أعلن لاحقا انسحابه من المحادثات مع الحكومة في اعقاب الاشتباكات، واتهم حزب الوفد الحزب الحاكم بالوقوف وراء أعمال العنف تلك.

وقال نائب رئيس حزب الوفد ياسين تاج الدين ان عددا من قيادات الحزب يتجهون الى ميدان التحرير، ومنهم زعيم الحزب سيد بدوي.

وكان التلفزيون الحكومي المصري قد نقل عن شفيق قوله: "نجتمع اليوم مع ممثلي احزاب المعارضة والقوى الوطنية لإيجاد مخرج من الوضع الراهن"، موضحا ان الحوار سيشمل المحتجين المطالبين بتنحية الرئيس المصري حسني مبارك.

الا أن جماعة الاخوان المسلمين والناشط السياسي محمد البرادعي رفضا دعوة الحوار، مؤكدين على رحيل الرئيس مبارك اولا قبل اي حوار.

وقال البرادعي، في تصريحات اليوم الخميس: "لقد رفضنا الاجتماع. اي مفاوضات ستكون مشروطة بتنحي حسني مبارك، ومشروطة بالوضع الامني في ميدان التحرير".

وقال محمد البلتاجي، عضو البرلمان السابق عن الاخوان المسلمين: "نرفض اي نتيجة يمكن يخرج بها هذا الاجتماع"، بين الحكومة وجهات معارضة، وان الجماعة تؤيد الشروط التي أعلن عنها البرادعي.

واكد شفيق ان قناة السويس تعمل بشكل اعتيادي ولم تتأثر بالأحداث في القاهرة ومدن اخرى.

وكان نائب الرئيس عمر سليمان قد أعلن الاربعاء ان الحوار الذي يقوده مع القوى السياسية، بناء على تكليف من الرئيس المصري، "يتطلب الامتناع عن التظاهرات، وعودة الشارع المصري للحياة الطبيعية بما يتيح الأجواء المواتية لاستمرار الحوار ونجاحه".

https://youtu.be/dp4oWUKkGYQ

https://youtu.be/DiAy1d1XZMQ

2. الحوار الوطني من ثورة يناير إلى رحيل مبارك[6]

في 31 يناير 2011، وفي أوج الانتفاضة الثورية، قام الرئيس مبارك بتشكيل حكومة جديدة برئاسة الفريق أحمد شفيق، وكلف النائب عمر سليمان بإجراء اتصالات مع جميع القوى السياسية؛ لبدء حوار حول مختلف القضايا المثارة المتعلقة بالإصلاح الدستوري والتشريعي، على نحو يخلُص إلى تحديد واضح للتعديلات المقترحة والتوقيتات المحددة .

في البداية قالت أحزاب المعارضة المصرية إنها غير مستعدة للحوار مع السيد/عمر سليمان، نائب الرئيس حسني مبارك، إلا بعد تنحي الأخير، كما أبدت حكومة أحمد شفيق استعدادها للحوار مع جميع القوى السياسية المعترف بها والمحجوب عنها الشرعية القانونية .

وقد رفضت المعارضة المصرية بكافة أطيافها خطاب الرئيس السابق، محمد حسني مبارك، الذي تعهد فيه بعدم الترشح مجددًا للرئاسة بعد انتهاء ولايته، ففي حين وصفه البعض بالخدعة، اعتبر آخرون أنه لا يلبي الحد الأدنى من تطلعات الشعب المصري .

كانت جماعة الإخوان قد رفضت جميع أشكال الحوار مع الحكومة، وقالت إنها فاقدة للشرعية، معتبرة أن الشرعية الوحيدة التي يمكن الانطلاق منها هي الشرعية الشعبية، وكان التعبير الأكثر وضوحًا على ذلك بيان الائتلاف الوطني للتغيير، الذي ضم عددًا من القوى والأحزاب السياسية المعارضة، والذي أكد أن قبول المعارضة للحوار جاء «حفاظًا على أمن وسلامة واستقرار الوطن، وأنهم لا يملكون توجيهًا لأحد غير أنفسهم»، مطالبين بالتمسك الكامل بمطالب الإصلاح التي رفعتها غالب القوى الاجتماعية والشبابية، على وجه الخصوص يوم 25 يناير، كأساس للحوار ومنها :

1. تشكيل حكومة وحدة وطنية وجمعية تأسيسية لوضع دستور جديد .

---

[6] http://www.albawabhnews.com/21837#

2. حل المجالس النيابية.
3. إجراء تعديلات على المواد 76 و77 و88 و93، مع إضافة مادة جديدة تسمح للرئيس بالدعوة لانتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد، مع الفصل الكامل خلال الفترة الانتقالية بين رئاسة الدولة والحزب الوطني .

غير أن قوى معارضة أخرى أكدت، في إطار اللجنة الوطنية لمتابعة مطالب الثورة الشعبية المنبثقة عن البرلمان الشعبي، اجتمعت صباح 2 فبراير بمقر حزب الغد، رفض ما جاء في خطاب الرئيس مبارك، والتأكيد على استمرار الاعتصام والإضراب، والاستعداد الكامل لجمعة رحيل مبارك. وقال المنسق العام للجمعية الوطنية للتغيير (عبد الجليل مصطفى) إن اللجنة "ليست ضد التفاوض ولكنه مشروط برحيل الرئيس.

فيما أبدى مؤسس حزب الغد، أيمن نور، في تصريحه، أن الحوار مع الرئيس أصبح "مستحيلًا"، موضحًا أن الغد يقبل بالحوار فور تنحي الرئيس، وصولًا لأجندة تتمثل في «تفكيك منظومة الفساد والاستبداد وأولها الحزب الوطني، مع إعادة هيكلة مباحث أمن الدولة وتحرير السياسة من القبضة الأمنية".

وفي 4 فبراير أعلنت جماعة الإخوان المسلمين قبولها الحوار، بشرط أن يكون حوارًا جادًّا منتجًا مخلصًا يبتغي المصلحة العليا للوطن، وذلك شريطة أن يتم في مناخ طبيعي، ولا يحمل لغة التهديد والوعيد؛ بغية التوافق حول طريقة الخروج من الأزمة العنيفة .

وقد شارك في الحوار 21 من الأحزاب الصغيرة في مقر مجلس الوزراء، إلا أنه، وفي 3 فبراير، أعلنت أحزاب المعارضة الرئيسية رفضها تلبية دعوة عمر سليمان للحوار من أجل الخروج من الأزمة الحالية، ومنها الوفد، والتجمع، والناصري، والجبهة، وخبراء قانونيون، ورجل الأعمال المصري نجيب ساويرس .

كما أعلن الائتلاف الوطني المصري للتغيير، الذي يضم 10 من أحزاب المعارضة، تعليقه لأي مفاوضات مع النظام الحاكم قبل رحيل الرئيس مبارك. وفي الصدد نفسه قال المتحدث باسم الائتلاف، د. محمد أبو الغار: "موقفنا واضح، لا مفاوضات مع الحكومة قبل مغادرة مبارك". وفي ذات السياق أعلن حزب الوفد المعارض في مصر تعليقه بدء الحوار الذي دعا إليه نائب رئيس الجمهورية عمر سليمان مع أحزاب المعارضة، مطالبًا بوقف ما أسماه "الأحداث الإجرامية"، في إشارة إلى المواجهات التي شهدها "ميدان التحرير" بين المتظاهرين المطالبين بتنحي مبارك ومناصرين له .

في هذا الإطار طالبت لجنة الحكماء، التي شكلها عدد من السياسيين والمفكرين، الدولة بتحمل المسئولية كاملة عن سلامة أبناء مصر جميعًا، وفي طليعتهم الشباب المصري، وتضمن البيان ٤ مطالب هي :

1. تأمين حياة وحقوق وحريات جميع المحتجين من شباب مصر في ميدان التحرير وسائر ميادين القاهرة وجميع محافظات مصر، بما يضمن حقهم في الدخول إلى الميادين والخروج منها .
2. ضمان التوقف الفوري عن أعمال البلطجة وطرق التعدي الهمجي والوحشي على المواطنين .
3. التوقف الفوري عن اعتقال المشاركين في التجمعات التي تطالب بالتغيير والإصلاح .
4. تنتظر اللجنة كما ينتظر جميع الشباب من القوات المسلحة أن تؤدي دورها الوطني الذي اعتاد المواطنون أن يثقوا به .

❖ وقد أعلن السيد عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية وعضو لجنة الحكماء (وقتئذ)، استعداده لخلافة الرئيس حسني مبارك، أو خدمة بلاده في أي منصب كان .

بدأ الحوار في 6 فبراير2011، وشارك فيه كل من الدكتور محمد مرسي والدكتور محمد سعد الكتاتني، عضوا مكتب الإرشاد، في أولى الجلسات الخاصة بالحوار الوطني الذي دعا إليه عمر سليمان، نائب الرئيس، في مقر مجلس الوزراء. وصرح الإخوان بأنهم ذهبوا للحوار بقناعة كاملة لضرورة الحفاظ على مكتسبات الثورة الشعبية التي شهدتها مصر يوم 25 يناير الماضي، موضحين أنه جرى حوار موسع مع مختلف المشاركين الذين مثلوا معظم الأحزاب السياسية، فضلًا عن بعض الشخصيات العامة .

بيان الإخوان 6 فبراير:

جاء في بيان عممته جماعة الإخوان بعد المؤتمر الصحفي: "إلحاقًا بالبيان الذي أصدرناه وشرحنا فيه موقفنا من الحوار من حيث المبدأ والمناخ والشكل والموضوع، وبعد أن تمت جولة الحوار الأولى؛ فإنه التزامًا منا بحق الشعب والرأي العام المصري، صاحب السيادة في تقرير مصيره ومستقبله، نعرض، وبمنتهى الصدق والشفافية موقفنا، وما تم في هذه الجولة، ونؤكد :

1. أننا جزء من شعب مصر العظيم، لا يمكن أن ننفصل عنه، ولا نتأخر في تحمل مسئوليتنا أو واجبنا في مشاركته في السراء والضراء والتضحية والفداء .
2. أننا لم نغير موقفنا من التمسك بالمطالبة بجميع مطالب الشعب الذي نحن جزء من نسيجه .
3. أننا قبلنا الدخول في جولة الحوار رغبة في توصيل هذه المطالب مباشرة للمسئولين الجدد؛ حتى نختبر جديتهم في الاستجابة لها، وحتى نجنب شعبنا وبلدنا مزيدًا من الخسائر نتيجة تصلب النظام وعناده .
4. أن دخولنا هذا الحوار إنما هو لمصلحة الثورة ولمصلحة الشعب والوطن، ونحن مع استمرارها حتى نراقب ونتأكد من تحقيق مطالبها .

5. أننا حريصون على وحدة القوى الوطنية والسياسية والشعبية والشبابية؛ ولذلك اشترطنا أن يتم هذا الحوار جماعيًّا، بحيث تمثل فيه كل أطياف قوى الوطن، وعلى رأسهم الشباب- صاحب الفضل في هذه الثورة المباركة- حتى يسمع المسئولون رأي الشعب ومطالبه الموحدة والمجمع عليها، وإذا كانت بعض هذه القوى قد غابت هذه المرة عن الحوار فلا بد من تدارك ذلك في المستقبل .
6. لقد طلبنا أن يتم تغيير المناخ الذي يتم فيه الحوار عن المناخ الحالي لبعث قدر من الثقة المفقودة بين الشعب والنظام؛ ولذلك طلبنا تنفيذًا فوريًّا لكثير من الإصلاحات التي لا تحتاج لإجراءات دستورية وقانونية؛ لطمأنة الشعب، ولإثبات الجدية وحسن النية في الاستجابة لباقي المطالب .
7. ليست لنا أجندة خاصة، ولا نريد ركوب الموجة كما يدعي المبطلون، ولقد كررنا كثيرًا أننا لسنا طلاب سلطة، ولا متطلعين إلى منصب ولا جاه، وكذلك فلن نرشح أحدًا منا لرئاسة الدولة .

ومن أهم النقاط التي تم الاتفاق عليها في ذلك الحوار :

1. الإقرار بأن حركة الشعب، التي بدأت في 25 يناير الماضي، حركة وطنية وشريفة .
2. ضرورة الحفاظ على سلامة المتظاهرين، والإقرار بحقهم الكامل في التظاهر السلمي في أي وقت؛ لمراقبة تنفيذ مطالبهم، والتعبير عن رأيهم .
3. إنهاء حالة الطوارئ بمجرد تحسن الظرف الأمني وقبل إجراء أية انتخابات قادمة.
4. تعديل المواد (76)، (77)، (88)، وما يلزم من تعديلات دستورية أخرى تتطلبها عملية الانتقال السلمي للسلطة .
5. تشكيل لجنة تضم أعضاء من السلطة القضائية وبعض الشخصيات السياسية، تتولى دراسة واقتراح التعديلات الدستورية، وما تتطلبه من تعديلات تشريعية لبعض القوانين المكملة للدستور في ميعاد ينتهي في الأسبوع الأول من مارس .

6. ملاحقة الفاسدين والتحقيق مع المتسببين في الانفلات الأمني، والآمرين والمنفذين لإطلاق النار على الشباب، ومحاكمتهم فورًا .
7. تحرير وسائل الإعلام والاتصالات، وعدم فرض أية قيود على أنشطتها تتجاوز أحكام القانون؛ ومن ثم وقف الحملات الإعلامية الموجهة لتشويه ثورة الشعب .
8. تشكيل لجنة وطنية للمتابعة، تضم شخصيات عامة ومستقلة وممثلين عن الحركات الشعبية، تتولى متابعة التنفيذ الأمين لما تم التوافق عليه .

هذا وقد حدث خلاف في الرأي حول بقية المطالب التي يطالب بها الشعب، وأكدت الجماعة أنها تتمسك بمطالب الشعب، فالكلمة النهائية للجماهير .إننا دخلنا هذا الحوار من مركز متكافئ مع الطرف الآخر، ووفق إرادة حرة، واستجابة النظام للمطالب الشعبية هي التي ستحدد إلى متي سيستمر الحوار، كل ذلك والتظاهر السلمي المليوني مستمر لتحقيق مطالب الشعب ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اصْبِرُواْ وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ وَاتَّقُواْ اللّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (200)﴾ (آل عمران) .«

وطرح د. مرسي ما أطلق عليه «الآلية الدستورية لتنحي الرئيس»، وهي أن يتولى رئيس مجلس الشعب مهام الرئيس بحكم الدستور، ولكن في ظل سقوط شرعية الرئيس وشرعية البرلمان ورئيسه، يمكن بحكم الدستور أن يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا مهام تسيير أمور البلاد، وإجراء انتخابات حرة نزيهة تأتي ببرلمان شرعي يجري تصحيحًا للتعديلات الدستورية، وعليه تجري انتخابات رئاسية حرة نزيهة، وأشار إلى أن هذه الآلية دستورية، تتفق مع الشرعية الشعبية التي أوجدتها ثورة الشعب .

وفيما يتعلق بمقولة ضرورة بقاء الرئيس حتى لا يحدث فراغ دستوري قال د. عصام العريان إن التعلل بالفراغ الدستوري هروب من المواجهة، ولا بد للرئيس أن يتخلى عن عناده، ويحدد جدولًا زمنيًّا للرحيل؛ حتى يهدأ الناس ويشعروا أن هناك استجابةً لمطالبهم، فالشعب في ثورته أكسب البلاد شرعية شعبية وقام بإسقاط النظام .

وأكد د. الكتاتني أن الإخوان ربطوا مشاركتهم واستمرارهم في الحوار بشرط أن يكون بنَّاءً، ويترتب عليه خطوات ترضي طموح المتظاهرين في ميدان التحرير، وإلا فإن الإخوان سوف يعلنون مقاطعتهم للحوار؛ لأنه لم يرق لمطالب الشعب وجماهيره الثائرة .

تم التوافق خلال جلسات الحوار على ما يلي:

1. تشكيل لجنة لإعداد تعديلات دستورية في غضون شهور .
2. العمل على إنهاء حالة الطوارئ .
3. تحرير وسائل الإعلام والاتصالات .
4. ملاحقة المتهمين في قضايا الفساد .
5. تشكيل لجنة وطنية للمتابعة والتنفيذ .

كما تم عقد أول لقاء مباشر مع نائب رئيس الجمهورية، عمر سليمان، وعدد من شباب الثورة، إلا أن عمر سليمان رفض مطلب شباب الثورة بأن يعلن الرئيس تفويض صلاحياته لنائبه .

وفي 8 فبراير قرر الرئيس حسني مبارك تشكيل لجنة دستورية تتولى دراسة التعديلات المطلوبة في الدستور، ولجنة للمتابعة تتولى متابعة التنفيذ لما تم التوافق عليه بين أطياف الحوار الوطني. كما قرر إنشاء لجنة ثالثة لتقصي الحقائق تكون نزيهة، ومستقلة، ومحايدة، من شخصيات مصرية مشهود لها بالنزاهة والمصداقية؛ لتتولى تقصي الحقائق حول أحداث 2 فبراير 2011، والتجاوزات المرفوضة في حق المتظاهرين وما أوقعته من ضحايا أبرياء بين أبناء الوطن .

وقد اتفق المتحاورون على ترتيبات وإجراءات سياسية ودستورية لنقل السلطة تتم في الفترة الانتقالية تحت سقف بقاء الرئيس في الحكم لحين إنهاء ولايته بعد 6 أشهر، وهو ما رفضته العديد من القوى المعارضة والمتظاهرون؛ مما ادخل الأزمة في مرحلة جديدة من الاحتقان السياسي .

وذكرت مصادر المعارضة -آنذاك- أن عمر سليمان رفض مطلبها الداعي إلى تفويض سلطات الرئيس إلى نائبه، بينما أعلنت جماعة الإخوان المسلمين أن مقترحات النظام لا تكفي لقضية الإصلاح، وأنها تؤيد مطالب الشباب المتظاهرين في الشارع، وعلى رأسها تنحي الرئيس فورًا، متوقعة أن يستغرق هذا الحوار وقتًا طويلًا .

وقد جدد رئيس الوزراء أحمد شفيق (آنذاك) تأكيد ضرورة بقاء الرئيس مبارك في منصبه حتى نهاية فترة ولايته الرئاسية. وقال شفيق: "إننا في مصر نصر على أن يستكمل الرئيس مبارك فترة ولايته الرئاسية حتى نهاية شهر سبتمبر القادم".

وفي 9 و 10 فبراير من أيام الحوار ، رفض نائب الرئيس ما طلبه عبد الرحمن يوسف، ممثل حركة شباب 25 يناير، من استخدام نص المادة 193 لنقل الرئيس صلاحياته للنائب، قائلًا إن هذا سيؤجل التعديلات الدستورية المطلوبة، ولن يلبي مطلب السماح بإزالة المعوقات من المادة 76 من الدستور بشأن ضمانات الترشح للرئاسة، وكذلك يمنع الحديث عن تعديل المادة 77 بشأن مدد الرئاسة، وهو ما أجابه د. يحيى الجمل، أستاذ القانون الدستوري وعضو لجنة الحكماء، بالموافقة على رأي نائب الرئيس، وأيده في ضرورة وجود الرئيس لسرعة إنجاز واستمرارية هذه التعديلات .

جماعة الإخوان المسلمين كان لها عدة مطالب وردت في ورقة مقترحات، وتمت مناقشتها أثناء الاجتماع، الذي تم تمثيلهم فيه بكل من د. محمد سعد الكتاتني ود. محمد مرسي المتحدثين الإعلاميين باسم الجماعة، فعندما تم الحديث عن الأزمة الدستورية في تنحي الرئيس وأزمة الفراغ الدستوري، قال د. محمد مرسي في أثناء اللقاء إن لديهم آليات قانونية ودستورية اتفق عليها فقهاء قانونيون، وهي: حل مجلسي الشعب والشورى قبل رحيل الرئيس، وتولي رئيس المحكمة الدستورية العليا السلطة، والدعوة لانتخابات جديدة للبرلمان تنتهي في شهرين على الأكثر، ولا يحتاج الأمر إلى تعديلات دستورية فيما يتعلق بالانتخابات إلا بعد انتخاب برلمان جديد، وبعدها يتم الدعوة لانتخابات رئاسية جديدة فورًا .

طرح محمود أباظة، رئيس حزب الوفد السابق، الذي كان ضمن أعضاء حزب الوفد في اللقاء، حل البرلمان، وأكد السيد عمر سليمان أنهم سينفذون جميع قرارات محكمة النقض أولًا بأول، وأن هذا سيعمل على تصحيح العضوية وتواجد المعارضة، إلا أن سعد الكتاتني رد بأنهم لا يريدون تنفيذ قرارات النقض فقط، بل جميع أحكام القضاء، خاصة القضاء الإداري، سواء ما يتعلق بالانتخابات أو بعيدًا عنها، فرد سليمان بأن لديهم فعليًّا إجراءات لتنفيذ جميع الأحكام القضائية طالما كانت أحكامًا نهائية وباتة .

أثناء الحوار تطرق الأمر لمصير المسئولين عن الانفلات الأمني والفراغ الذي حدث يوم الجمعة 28 يناير، فأكد سيد الغضبان، أحد الشخصيات المستقلة التي شاركت في الحوار، أنه لا يصلح أن يتم احتجاز هذه الشخصيات والمسئولين فقط دون أن يتم إعلان محاكمتهم بأسرع وقت، بل وتكون محاكمة علنية وشفافة تعلن نتائجها على الرأي العام، ورد عليه سليمان بأن هذا هو السبيل والطريق الذي تم فعليًّا، إلا أن سعد الكتاتني طالب بمصادرة أملاك وأموال كل من تربح بدون وجه حق واستفاد من سلطته وموقعه الحزبي أو الحكومي في الفترة الماضية .

توصل الحوار إلى 6 إجراءات، منها :

1. تشكيل لجنة تضم أعضاء من السلطة القضائية، وعددًا من الشخصيات السياسية؛ لدراسة واقتراح التعديلات الدستورية، وما تتطلبه من تعديلات تشريعية لبعض القوانين المكملة للدستور، في موعد ينتهي في الأسبوع الأول من مارس،
2. بجانب إعلان الحكومة عن فتح مكتب لتلقي الشكاوى عن معتقلي الرأي من جميع الانتماءات والإفراج عنهم فورًا، مع تعهد الحكومة بعدم ملاحقتهم، أو التضييق عليهم في ممارسة نشاطهم السياسي،

3. إضافة إلى تحرير وسائل الإعلام والاتصالات، وعدم فرض أي قيود على أنشطتها تتجاوز أحكام القانون،
4. مع تكليف الأجهزة الرقابية والقضائية بمواصلة ملاحقة الفاسدين والمسئولين عما شهدته البلاد من انفلات أمني خلال الأحداث الأخيرة ومحاسبتهم .

وطرح مصطفي بكري، البرلماني السابق، أثناء الحوار-سواء المنفرد أو الجماعي- أن الإعلام الحكومي كان سيئًا وموجهًا ويزيد من حالة الاحتقان في الشارع، ويتعمد توجيهه .

وفي لقاءات يوم الأحد 6 فبراير بيْن نائب رئيس الجمهورية وشباب المتظاهرين قال د. مصطفى النجار: «نحن نقدر اجتماع عمر سليمان معنا بشكل منفصل بعد اجتماع عام مع كل القوى السياسية»، مضيفًا أنهم طالبوا بتحول ديمقراطي كامل وليس إصلاحات جزئية، لكن سليمان رد بالقول: «الديمقراطية تتحقق على مراحل، وأنا حريص على أن يكون هناك فترة تحول سلمي وحكم مدني .»

أما الدكتور رفعت السعيد، رئيس حزب التجمع، الذي اجتمع باسم الحزب مع نائب رئيس الجمهورية، فقال إنه مع عدد من ممثلي الأحزاب اعترضوا أثناء اجتماعهم مع اللواء عمر سليمان على استمرار بقاء الرئيس مبارك في منصبه حتى انتهاء ولايته الخامسة في سبتمبر 2011، وطالبوا بضرورة تنحي الرئيس الآن، إلا أن سليمان طالب الحضور بضرورة احترام قائد البلاد، لا سيما أن الفترة المتبقية في ولايته لن تزيد على عدة أشهر، كما أوضح أن تنحي رئيس الجمهورية الآن سيتسبب في أزمة دستورية خطيرة .

وأكد أنه خلال الحوار كان لافتًا أن آراء الدكتور حسام بدراوي، الأمين العام الجديد للحزب الوطني، كانت متطابقة مع رؤية ممثلي أحزاب وقوى المعارضة .

أما سامح عاشور، القائم بأعمال رئيس الحزب الناصري، فتقابل منفردًا مع عمر سليمان السبت 5 فبراير، ولكنه نقل أن سليمان تمسك بضرورة انتهاء الفترة

الرئاسية للرئيس مبارك في موعدها، مشيرًا إلى أنه لم يقبل أي اقتراحات بشأن هذه النقطة؛ بدعوى أن وجود الرئيس في منصبه أمر ضروري لإجراء الإصلاحات الدستورية، لكنه أوضح أن نائب رئيس الجمهورية أبدى مرونة لقبول مطالب المعارضة؛ بإضافة تعديل المادة 88 من الدستور إلى قائمة المواد التي سيتم تعديلها في الدستور، كما أبدى استعداده لإجراء أي تعديلات دستورية تطالب بها المعارضة، كما أن سليمان رفض اقتراحات حل مجلس الشعب، واقترح في المقابل أن يتم تنفيذ الطعون وتصحيح عضوية مجلس الشعب؛ باعتبار أن حل مجلس الشعب قد يحول دون تنفيذ الإصلاحات الدستورية، لافتًا إلى أنه من المقرر أن تجتمع جميع الأحزاب غدًا (اليوم التالي) مع نائب رئيس الجمهورية .

أما منير فخري عبد النور، السكرتير العام لحزب الوفد، الذي شارك ضمن عدد من ممثلي الوفد، فقال إن الحزب تقدم بورقة باسم الوفد إلى اللواء عمر سليمان، تتضمن رؤية شاملة للخروج من الأزمة، ووصف عبد النور سليمان بأنه مستمع جيد جدًّا، مضيفًا أن اللواء سليمان أكد لهم أثناء حديثه على المخاطر التي تحيط بمصر، وأن هناك مؤامرات تحاك من أطراف عديدة في الداخل والخارج، وركز أثناء حديثه على خطورة الموقف الحالي .

في 11 فبراير تنحى الرئيس مبارك عن الحكم مفوضًا سلطاته للمجلس العسكري.

في 23 فبراير تقرر أن يشرف نائب رئيس مجلس الوزراء، الدكتور يحيي الجمل، على شئون مجلسي الشعب والشورى، والمجلس الأعلى للصحافة، كما يرأس لجنة الحوار الوطني التي تقرر إنشاؤها بهدف إجراء حوار موسع مع مختلف القوى الوطنية في مصر حول القضايا التي تهم الوطن والمجتمع والمستقبل .

من السرد سالف الذكر لوقائع الحوار الذي جرى في أجل سياسي وأمني اتسم بالاضطراب في الرؤى، والتناقضات بين عديد أجهزة ومؤسسات الدولة القومية حول أساليب إدارة الأزمة على كافة المحاور؛ برز بوضوح ما يلي :

1. أن المعالجة الأمنية اتسمت بالعجز والجمود وإعادة انتاج أساليب قمعية تقليدية، بدت غير قادرة على إحداث الرهبة والخوف والروع لدى القوى الشبابية والجيلية المنتفضة، والتي يزداد إصرارها على استمرارية التظاهر والاعتصام، وتمدد المعارضة السياسية للنظام جغرافيًّا .
2. ضعف الخيال السياسي لدى العناصر الفاعلة في السلطة السياسية، لا سيما في الدعوة إلى الحوار، الذي كان تعبيرًا عن التعامل مع الأزمة من خلال القوى المعارضة الرسمية، والمحجوب عنها الشرعية القانونية كجماعة الإخوان المسلمين، من ناحية أخرى بروز بعض وجوه جديدة شابة شكلت سريعًا بعض ما يسمى بـ"الائتلافات الثورية"، التي انفجرت في سياق وأثناء وبعد الحوار .
3. أن الحوار كان يدور بين نائب رئيس الجمهورية -آنذاك- السيد عمر سليمان بعقليته الاستخباراتية والأمنية، وبين قوى سياسية متعددة، وواقع سياسي جديد ومفاجئ لغالب الأطراف، وفي ظل تسارع وارتفاع حدة المطالب السياسية التي تجاوز بعضها الأطراف السياسية المتحاورة .
4. الحوار كان يدور وفق منطق الاحتواء من قبل نائب رئيس الجمهورية، وفق مألوف الدعوات السابقة للنظام للحوار؛ وهو ما يعني استمرارية ذات الذهنية السياسية التي ران عليها الجمود، وإعادة إنتاج خبراتها السابقة في دور الحوارات الاحتوائية والتمريرية لقرارات سياسية محورية في تطور النظام .
5. قامت قوى المعارضة السياسية الرسمية والمحجوب عنها الشرعية القانونية بإعادة إنتاج ذات أساليبها في المساومات السياسية الجزئية مع النظام، والتي كانت ترمي إلى تحقيق بعض المطالب التي تستهدف مكاسب سياسية جزئية. يلاحظ في هذا الصدد أن تطور المطالب السياسية لقوى الاحتجاج الثوري المتسارع آنذاك أدى إلى تطور في مطالب قوى المعارضة بما فيها جماعة الإخوان المسلمين .

6. دارت غالب المطالبات السياسية للقوى المختلفة حول تغييرات دستورية وقانونية، واتسم البعد السياسي في معالجة الأزمة والخروج من دائرتها بالمحدودية والافتقار للخيال .
7. كان الحوار يستهدف خلق تناقضات بين بعض الأطراف السياسية، ريثما يتم التعامل مع الانتفاضة الثورية، التي كانت تتطور يومًا بعد الآخر، ويزداد إصرارها على ضرورة تغيير وإسقاط النظام في ضوء خطابها العام حول الحرية والكرامة العدالة الاجتماعية .
8. أن العملية الحوارية كانت تدور حول المطالب السياسية لأطرافها، بينما كان ضغط القوى الاجتماعية المنتفضة في الميادين المصرين الثائرة يتزايد؛ حتى تمكنت من إجبار رئيس الجمهورية السابق على تركه لموقعه .
9. يلاحظ أيضًا أن ثمة عدم تكامل بين مراكز صنع القرار، التي كانت تدير البلاد في اثناء أزمة سياسية حادة، لم يستطع أطرافها تكييفها وبلورة أساليب تتسم بالتجانس في التعامل معها .
10. أن ضغط الميادين الثائرة كانت تؤثر على مسارات الحوار، وعلى مواقف أطرافه، وسعي كل طرف من أطرافه إلى محاولة توظيف فائض الاحتجاج السياسي الثوري المتنامي في «المزايدات» البينية فيما بين بعضهم بعضا .
11. يبدو أيضًا من بعض المؤشرات أن بعض الأطراف المتحاورة كانت تميل إلى إجراء مفاوضات أخرى مع السلطة؛ للحصول على بعض المكاسب السياسية؛ للمشاركة في تطويق الأزمة من وجهة نظر النظام ومصالحه، وهي أمور لا تزال المعلومات حولها شحيحة، وتعتمد فقط على بعض الإشارات السياسية، مثلها في ذلك مثل دور بعض الأطراف الإقليمية والدولية من الأزمة ومن الحوار بين كافة الأطراف السياسية .

12. أن الأجندة الحوارية كانت تخضع للاتساع والعمومية وعدم التحديد في بعض موضوعاتها؛ وذلك لتتاح لحركة الانتفاضة الثورية وأشكال الاجتماع السياسي على اختلافها .

يتضح مما سبق أن إدارة (الأزمة)، من وجهة نظر النظام وأطراف الحوار، اتسمت بالبطء والتلكؤ والنمطية في التفكير، والتوصيف والتحليل وأساليب العمل، وعندما انكسرت المنظومة الأمنية وأداءاها، انعكست سلبًا على تفكير قادة النظام عند القمة، بينما كانت أطراف فاعلة بدأت في بلورة مواقعها من الانتفاضة التي انتهت برحيل الرئيس السابق عن السلطة؛ ومن ثم ذهب الحوار أدراج الرياح .

3. الحوار الوطني أثناء وزارة شرف الأولى[7]

في العاشر من مارس 2011 أعلن نائب رئيس الوزراء، يحيى الجمل، عن إنشاء لجنة الحوار الوطني؛ ليشارك فيه كل فئات المجتمع؛ في محاولة للوصول لرؤية اجتماعية للمرحلة المقبلة.

وبدأت أولى جلسات الحوار الوطني، التي نظمتها اللجنة يوم الأربعاء الموافق 2011/3/30. وترأسها يحيى الجمل، نائب رئيس مجلس الوزراء، وتمت بحضور عصام شرف رئيس مجلس الوزراء؛ لمناقشة والاتفاق على الخطوط العريضة لإدارة المرحلة الانتقالية .

حضر الجلسة أكثر من 100 شخصية عامة، ووزراء: التعليم العالي عمرو عزت سلامة، والتربية والتعليم أحمد جمال الدين، والسياحة منير فخري عبد النور، والأوقاف عبد الله الحسيني، وممثلو القوى السياسية وشباب الثورة، أبرزهم المرشح الرئاسي عمرو موسى، وعبد المنعم أبو الفتوح كممثل عن جماعة الإخوان المسلمين، وعصام سلطان من حزب الوسط، ومفكرون بارزون مثل جلال أمين، وجورج إسحاق، وغيرهم من الشخصيات العامة .

ووجه شرف كلمة في بداية الجلسة، وصف فيها جلسات الحوار بأنها حدث على درجة كبيرة من الأهمية، ويعد بمثابة قص الشريط لمصنع مهم جدًّا، وهو صناعة مستقبل هذه الأمة. وأعرب عن أمانيه بتواجد أكثر كثافة للشباب الذي شارك في الثورة، وكذلك القوى الوطنية، وقال إن الحوار مفتوح أمام كل القوى الوطنية. كما طالب الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح، أحد قيادات جماعة الإخوان المسلمين، بضرورة تشكيل مجلس رئاسي مدني يضم مجموعة من القضاة وممثلًا عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة، لحين وضع دستور جديد للبلاد .

[7] http://www.albawabhnews.com/21837#

وكانت قد قررت اللجنة عقد عدة جلسات مع ممثلي الأحزاب السياسية والنقابات وممثلي شباب الثورة والقوى السياسية وكبار المفكرين، تحت عنوان: «نحو عقد اجتماعي جديد». وسعى الحوار إلى إيجاد توافق وطني بشأن كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في القضايا التي تحتاج إلى الاستماع لكافة وجهات النظر؛ مثل التحول الديمقراطي، والحكم الرشيد، والمواطنة، وقواعد التعامل مع أعضاء النظام القديم ومشاركتهم في المجتمع الجديد وشروط المصالحة، وسياسة التمثيل العادل لكافة فئات المجتمع، والعدالة الاجتماعية، والتنمية والإنتاج، والإعلام، والتحول لمجتمع المعرفة، بالإضافة إلى سياسة مصر تجاه العالم الخارجي .

4. مؤتمر الوفاق القومي

بناء على تكليف المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الوزراء عقد مؤتمر الوفاق القومي في الحادي والعشرين من شهر مايو 2011 وذلك بغرض تقديم رؤية وطنية كلية حول مشروع الدستور الجديد للبلاد في ضوء مراجعة الميراث الدستوري المصري والدساتير المقارنة وأهداف ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011[8] والإعلانين الدستوريين الذين صدرا بعد الثورة في 13 فبراير و30 مارس من سنة الثورة لتنظيم السلطات خلال المرحلة الانتقالية.

وكانت من أهم القضايا المثارة في المؤتمر تتعلق بالجمعية التأسيسية التي سيعهد إليها بوضع الدستور الجديد للبلاد، وقد تداول المؤتمرون بشأنها هذه الأفكار:

1. أن تكون هذه الجمعية التأسيسية من خارج المؤسسات الدستورية.
2. أن تكون منتخبة من الشعب، على أن يراعى أن تمثل فيها كل فئات المجتمع وشرائحه.

كذلك دار نقاش طويل وحاد بخصوص نتيجة أعماله التي تهدف إلى وضع مشروعاً لدستور جديد ومدى التزام الجمعية التأسيسية بذلك المشروع، وقد طرحت عدة بدائل بشأن هذه العلاقة على النحو الآتي:

البديل الأول:

أن تكون توصيات هذا المؤتمر غير ملزمة على الإطلاق للجمعية التأسيسية المختصة بإعداد مشروع الدستور.

[8] اعتمد هذا الفصل إلى التقرير الشامل عن أعمال مؤتمر الوفاق القومي والنتائج التي خلصت إليه لجانه والذي أعده الدكتور خليل مرعي خبير الشئون البرلمانية بمجلس الشعب فله الشكر.

البديل الثاني:

أن تؤخذ توصيات هذا المؤتمر في الاعتبار من قبل الجمعية التأسيسية المكلفة بإعداد مشروع الدستور.

البديل الثالث:

أن تكون لأعمال هذا المؤتمر صفة الإلزام، بحيث تأخذ بها اللجنة التأسيسية، بشرط أن يستدعى للمشاركة فيه جميع القوى والتيارات السياسية والمجتمعية، ليتمكن من وضع مشروع دستور يحظى بالوفاق الوطني من جميع أطياف المجتمع.

البديل الرابع:

أن يتحول مؤتمر الوفاق القومي إلى لجنة تأسيسية لوضع مشروع الدستور الجديد، وتلغى المادة [60] من الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011.

وقد انتهى الرأي على أن توصيات المؤتمر ستوضع تحت تصرف الجمعية التأسيسية حين تشكيلها.

القضايا الكلية المتعلقة بمشروع الدستور الجديد

برزت في مناقشات المؤتمر الدعوة إلى إصدار الدستور الجديد قبل إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية، حيث أن هذا هو الإجراء الطبيعي لأن الدستور هو الذي ينشئ المؤسسات الدستورية، كما أن إجراء الانتخابات قبل وضع الدستور قد يدفع إلى إعادة تشكيل المؤسسات الدستورية مرة أخرى في ضوء أحكام الدستور الجديد، وما ينجم عن ذلك من استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد. فضلاً عن ذلك كان التخوف من إجراء الانتخابات في ظل استمرار حالة الانفلات الأمني[9] ،كما برز رأي أن التعجيل بالانتخابات سوف يتيح الفرصة أمام فصيل واحد هو الأكثر

---

9 جرت هذه المناقشات في أواخر شهر مايو 2011.

تنظيماً على الساحة السياسية فضلاً عن رموز النظام السابق ومن يملكون الثروة دون غيرهم من الأحزاب التي ظهرت على الساحة بعد الثورة.

❖ الملامح العامة لمشروع الدستور المصري الجديد

قدمت حزمة من المرئيات حول الملامح العامة لمشروع الدستور المصري الجديد، تمثلت في وجوب أن يعبر مشروع الدستور الجديد عن أهداف ومطالب ثورة 25 يناير 2011 والثورات المصرية المتعاقبة بوجه عام. وأن يقوم مشروع الدستور على الوفاق العام بين مختلف شرائح المجتمع، ووجوب احترام كل فئات وشرائح المجتمع حتى يكون بحق عقداً اجتماعياً جديداً للمجتمع المصري. وتم التأكيد على أن يؤمن مشروع الدستور نصيباً عادلاً للمواطن في الحرية وثروات الوطن.

كذلك اتفق الرأي في المؤتمر على أن يراعى مشروع الدستور المواثيق والعهود الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها مصر، كما يجب أن الدستور مبادئ أساسية، تحصن من خضوعها للمراجعة والتعديل، وبخاصة ما يتعلق منها بالحقوق والحريات والمقومات الأساسية للدولة والمجتمع المصري.

❖ إعلان وثيقة مبادئ دستور جمهورية مصر العربية الحديثة

توافق المؤتمرون على أن إعلان وثيقة مبادئ لدستور الدولة الحديثة، أو تبنى ميثاق وطني جديد يعتبر حلا ناجعا للخروج من مأزق المطالبة بالدستور أولاً قبيل الانتخابات البرلمانية والرئاسية، وتعارض ذلك مع نص المادة [60] من إعلان 30 مارس 2011، بحيث يحدث توافق وطني عام على إعداد واعتماد هذه الوثيقة أو الميثاق الوطني الجديد الذى يتضمن المبادئ الأساسية للدولة المصرية الحديثة في ضوء ثورة الخامس والعشرين من يناير، وهى تتعلق في الأساس بالمقومات الأساسية للدولة المصرية والحقوق والحريات العامة والضمانات الدستورية التي تكفل حمايتها، لتكون هذه المبادئ حاكمة لأحكام الدستور الجديد وتحصن ضد التعديل والتنقيح والمراجعة، ويجرى الاستفتاء عليها من قبل الشعب، وبالتالي لا

تستطيع الجمعية التأسيسية المنتخبة لوضع الدستور الجديد الخروج على هذه المبادئ عند إعداد مشروع الدستور، على أن يراعى أن يشار إلى هذه المبادئ الأساسية في ديباجة مشروع الدستور أو يحال إليها باعتبارها مرجعية تم الاتفاق عليها.

الحقوق والحريات والواجبات العامة

كان من توصيات لجنة الحقوق والحريات والواجبات العامة بالمؤتمر أن يفرد مشروع الدستور الجديد بابا كاملاً للحقوق والحريات والواجبات العامة يراعى تكاملها واتساقها مع المقومات الأساسية للدولة والمجتمع المصري، كما يراعى تجميع الحقوق والحريات وترتيبها حسب تصنيفها إلى حريات وحقوق أساسية ومدنية وسياسية واجتماعية واقتصادية وفكرية ومعنوية، ويتبعها في الترتيب الواجبات العامة.

ورأت اللجنة أنه يجب أن يراعى في مشروع الدستور الجديد النص المتعلق بحق الجنسية [أو المواطنة] في صدارة باب الحقوق والحريات، باعتبارها من الحقوق الأصيلة للمواطن المصري التي لا يجوز بحال إسقاطها عن مصري أو سحبها إلا في حدود القانون. وأن يتم التأكيد على مبدأ المساواة بين المواطنين أمام القانون وفى الحقوق والحريات والواجبات العامة دونما تمييز لأي سبب أو وجه من أوجه التمييز المختلفة؛ باعتبار هذا المبدأ هو الشق الثاني من مكونات مبدأ المواطنة الحقة. كما يجب أن تعمم الحقوق والحريات الأساسية التي تمنح بمقتضى الدستور المصري بحيث تغطى الفرد بحكم كونه إنساناً بغض النظر عن جنسيته، وبخاصة ما يتعلق منها بالمعاملة الكريمة وعدم الإيذاء البدني والمعنوي.

ضمانات حماية الحقوق والحريات العامة والمقومات الأساسية للدولة والمجتمع

رأت لجنة الحقوق والحريات والواجبات العامة أن وضع ضمانات لكفالة الحقوق والحريات العامة وحماية المقومات الأساسية للدولة والمجتمع في مشروع الدستور

الجديد هو الأمر الأكثر إلحاحاً وأهمية مقارنة بالنص على مضمون هذه المقومات والحقوق والحريات، وأن تحصن هذه الحقوق والحريات من التعديل والتنقيح إلا لأجل منح المزيد من هذه الحقوق والحريات.

كما اقترحت اللجنة أن ينص في الدستور على عدم جواز سن أي قانون يتعارض مع المقومات الأساسية والحقوق والحريات الواردة في وثيقة الدستور ومع مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان بوجه عام، والنص أيضاً على وجوب إلغاء أعمال السلطات العامة التي تخرج على الدستور أو القانون أو تنحرف عن غاياته، وكذلك وجوب التعويض عن هذه الأعمال والعقاب عليها بمقتضى القانون، وأن يعمم النص الدستوري الذى يقضى باعتبار كل اعتداء على الحقوق والحريات جريمة لا تسقط بالتقادم، بحيث تشمل جميع الحقوق والحريات وكذلك المقومات الأساسية للدولة من باب أولى.

كذلك أوصت اللجنة أن يصدر قانون مستقل لمكافحة التمييز بين المواطنين وكفالة تكافؤ الفرص في العمل وتولى الوظائف والتعليم، يتضمن تدابير وقائية وجزائية لتحقيق هذا الهدف الدستوري، أو ينص على ذلك بوضوح في قوانين العمل والوظيفة العامة والتعليم وغيرها من القوانين ذات الصلة بما يكفل القضاء على التوريث في مؤسسات وأجهزة الدولة المختلفة. كما رأت اللجنة أن يحتفظ الشعب المصري لنفسه، بكل الطرق التي يراها مشروعة ومؤدية لما ينشده، بحق رفض أي خروج على مبادئ ثورة الخامس والعشرين من يناير أو أي افتئات على الحقوق والحريات الأساسية للأفراد والجماعات التي يتضمنها دستوره أو أي من المعاهدات أو المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.